

Distr.: General
18 November 2010
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البنود ١٥ و ١٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٣٣

و ٤٢ و ٧٠ و ٧٤ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة

التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

من أجل التنمية

منع نشوب النزاعات المسلحة

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في

تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير محكمة العدل الدولية

الخيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بمكاتبتكم لكي أحيل إليكم نسخة من الإعلان الصادر عن سلطات الدولة
في جمهورية نيكاراغوا بشأن النزاع الحدودي المزعوم مع كوستاريكا (انظر المرفق).



وفي هذا الصدد، أرجو ممتنة التفضل بتعميم المذكرة المشار إليها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٤٢ و ١٥ و ١٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٧٤ و ٧٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) ماريا روبيا ليس

وكيلة الوزارة بوزارة الخارجية

والمثلة الدائمة لنيكاراغوا

لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

الإعلان الصادر عن سلطات الدولة في جمهورية نيكاراغوا بشأن النزاع "الحدودي" المزعوم مع كوستاريكا

إن سلطات الدولة في جمهورية نيكاراغوا وهي السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والانتخابية، إضافة إلى جميع المؤسسات الدستورية، وقد التقت في قصر الشعب بمدينة ماناغوا يوم الاثنين الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ واجتمعت مع رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة^(١) بغية تحليل أسباب الخلاف مع كوستاريكا، ترى ضرورة إطلاع المجتمع المحلي والدولي بشكل واف على موقف جمهورية نيكاراغوا بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة.

أولا

بالنظر إلى أن أسباب هذا الخلاف تكمن جذورها التاريخية في ثانيا معاهدة خيريز كانياس التي كان اعتماد جمهورية نيكاراغوا لها معييا في ظل أحكام الدستور الساري آنذاك. وأن الدستور السياسي لجمهورية كوستاريكا المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩ ينص في الفقرة ٢ من مادته الخامسة على أن "حدود الجمهورية مع نيكاراغوا تحددها معاهدة كانياس خيريز المبرمة عام ١٨٥٨ والمعتمدة بموجب قرار التحكيم الصادر عن كليفلاند في ٢٢ آذار/مارس ١٨٨٨...".

وبالنظر إلى إصدار محكمة العدل الدولية بلاهاي الحكم المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الذي يؤكد قرار كليفلاند برمته، فإنه لا يوجد أي خلاف حدودي مع جمهورية كوستاريكا. فقد حسم الحكم المذكور أي مزاعم لكوستاريكا، فأصبحت اليوم أمرا مقضيا. وبذلك لا يتبقى إلا وضع العلامات الحدودية، وهو ما يعرب بلدنا عن قبوله التام له.

ثانيا

في ضوء حالة الفوضى التي سادت الجلسة التي عقدها المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية يوم الجمعة الموافق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن نيكاراغوا ترى أنه من الواجب عليها أن تنأى بنفسها عن أي أنشطة تقوم بها المنظمة وتتعلق بما يُطلق عليه النزاع المتصل

(١) المادة ١٤٤ من الدستور.

بحدود كوستاريكا مع نيكاراغوا. فمنظمة الدول الأمريكية هي بطبيعتها جهاز سياسي لدول أمريكا اللاتينية لا اختصاص له في النظر في أي خلاف بشأن حدود، وهي ليست بمحكمة أو هيئة قضائية. ولن تلجأ نيكاراغوا إلى المنظمة لمناقشة أمور تتعلق بسيادة بلدنا وأراضيه.

ثالثا

بالنظر إلى كوننا نتنازل لكوستاريكا عن ٩٠ في المائة من مياه نهر كولورادو وبما أن نيكاراغوا لا تزال محرومة من الملاحة في حوض النهر ومصبه رغم أننا نواصل أعمال تطهير النهر وإنشاء مخرج عبر هاربور هيد، وعلى اعتبار أن كوستاريكا تقبل معاملة نيكاراغوا بالمثل فيما يتعلق بالمرور بنهر كولورادو حيث إن كوستاريكا يمكنها الإبحار مسافة ١٤٠ كيلومترا في نهر سان خوان ثم المرور بنهر كولورادو الذي يمتلئ حوضه على الدوام بالمياه الآتية من بحيرات نيكاراغوا وأنهارها.

فإن إجازة استخدام الأنهار والملاحة فيها لعدة بلدان ومنح حقوق الارتفاق ليست بالأمور الجديدة على القانون الدولي العام^(٢). وما نلتمسه هو التوصل لنقطة تكفل التوازن والعدالة: فكما ينتفعون بنهر سان خوان، يجوز لنا أيضا الحصول على امتيازات الملاحة في نهر كولورادو بالشروط ذاتها. وبالتسهيلات والامتيازات نفسها التي تتمتع بها كوستاريكا فيما يتعلق بالملاحة في أنهارنا؛ وهو ما يمكن أن يكون موضوعا تُعنى به اللجنة الوطنية الثنائية في حالة عدم تقديم التماس إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

رابعا

إن نيكاراغوا، في معرض تطبيقها الكامل لسيادتها وتنفيذها لسياسات الدولة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، ستواصل ممارسة حقوقها في إقليمها الوطني ممارسة غير منقوصة. وقد تبين بما لا سبيل إلى دحضه، فيما يتعلق بالموضوع محل الاهتمام، أن جيش نيكاراغوا مارس حقه داخل إقليمه الوطني ولم يقيم قط بغزو إقليم بلد أجنبي.

خامسا

وختاما، تشدد نيكاراغوا على حقها في مواصلة أعمال تطهير نهر سان خوان وتعميق حوضه، وتؤكد استعدادها للحوار والتفاوض من أجل التسوية السلمية للمنازعات.

(٢) قارن بالملاحة في نهر الراين والدانوب وغيرهما.

(توقيع) رينيه نونيز فييز

السلطة التشريعية

(توقيع) روبرتو ريفاس

السلطة الانتخابية

(توقيع) غيرمو سيرغيو

جهاز المحاسبات

للجمهورية العامة

(توقيع) دانييل أورتيجا سافدرا

السلطة التنفيذية

(توقيع) مارفين أغيلاس غارسيا ريبس

السلطة القضائية

(توقيع) خوليو سينتينو غوميز بويسي

المدعي العام للجمهورية

(توقيع) الكاردينال ميغيل أوباندو

شاهد فخري
